المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN 2790-1254
العدد13 حزيران 2024
No.13 June 2024

أسباب وآثار وجود العمالة الأجنبية في محافظة ذي قار

الباحث: محمد عبد القادر علي السعيدي
أ.د. حسين عليوي الزيادي
كلية الآداب، جامعة ذي قار
mb989906@gmail.com

المستخلص

إنّ الزيادة في أعداد العمالة الأجنبية الوافدة لها آثار ايجابية وسلبيه كبيره على المجتمع وبالتالي أثرت سلبًا على مستوى البطالة والفقر فضلا على الآثار الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأمنية واكدت الدراسة على ضرورة الاعتماد على اليد العاملة الوطنية بغية الحد من البطالة وفتح المجال للعمالة الوافدة وفق ضوابط ومحددات معينة.

الكلمات المفتاحية: العمالة الأجنبية، البطالة، اليد العاملة.

Reasons and effects of the presence of foreign workers in Dhi Qar Governorate

Muhammad Abdel Qader Ali
Dr. Hussein Aliwi Al-Zayadi
College of Arts, Dhi Qar University

Abstract

The increase in the number of foreign expatriate workers has significant positive and negative effects on society and thus negatively affected the level of unemployment and poverty, as well as the social, political, economic and security effects. The study emphasized the necessity of relying on the national workforce in order to reduce unemployment and open the way for expatriate workers in accordance with certain controls and determinants.

Keywords: foreign workers, unemployment, labor force.

المقدمة

يكمن موضوع الدراسة في معرفة الاسباب التي ادت الى استقدام العمالة والابعاد(الاقتصادية والامنية والصحية والسياسية والاجتماعية) التي تتركها العمالة الوافدة على افراد المجتمع ومعرفه مدى تأثير المربية الوافدة على الاسرة والطفل، ولتشخيص الأسباب والدوافع التي أدت لهذه الظاهرة وآفاقها المستقبلية، اذ صحب التغيير بعد عام 2003 ارتفاع في المستويات الاقتصادية للسكان واستقطبت السوق العمل العراقية في السنوات الاخيرة جنسيات مختلفة معظمها غير عربيه مما ادى الى ارتفاع نسبه البطالة بين الشباب، فضلا عن الاسر الثرية التي تقوم بجلب مربيات اثناء وجودهن في العمل، ويواجه العراق ظاهرتين اقتصاديتين هما ارتفاع البطالة واستقدام اليد العاملة الاجنبية وهذا سيؤدي الى مشاكل اقتصادية واجتماعية فضلا عن الآثار السلبية التي تتركها الظاهرة على المجتمع وتوصلت الدراسة الى ان العمالة الوافدة لم تكن تدخل بصور نظاميه مخطط لها بل قد تدخل بصوره عشوائية لأسباب مختلفة

المشكلة

ما هي الآثار السلبية الاجتماعية والاقتصادية والامنية والسياسية والديموغرافية للعمالة وما هي الوسائل الوقائية والعلاجية للحد من توافدها الى محافظة ذي قار.

الهدف

التحليل الجغرافي لاهم العوامل المؤثرة في حجم العمالة الوافدة الى محافظة ذي قار وعلى اهم الآثار الناتجة عن العمالة الوافدة والمشكلات المرتبطة بها

الفرضية

ابرز الآثار التي تتركها على المجتمع ووضع الحلول الناجعة لتقليل الآثار المترتبة على ذلك

منهجية البحث:

الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الظاهرة على الاساليب الكمية المتبعة في جغرافيا السكان

الحدود المكانية والزمانية

تمثل محافظه ذي قار الحدود المكانية للدراسة، وفلكيا ما بين ادارتي عرض (50 ،30° - 32°) شمالا وخطي طول(50,45 °- 47°) شرقا، اما بالنسبة للحدود الزمانية للدراسة فتمثلت بالعام 2023 [1] .

اولا: العمالة الوافدة الى محافظة ذي قار وتوزيعها الجغرافي

ان دراسة توزيع الظاهرة له اهمية في معرفة مدى المقومات التي ساعدت على انتشار تلك الظاهرة في هذا المكان كما ان معرفة احجامها والتباين الذي يحدث في انتشارها داخل المحافظة يساعد على معرفة اسباب تركيزها ضمن جزء معين وندرتها في جزء اخر(2)، ويتضح من الجدول(1) ازدياد اعداد العمالة الوافدة لمحافظة ذي قار حيث بلغ عدد الوافدين عام(2010) (604) عاملا وافدا وبنسبة(0،03%) اما عام(2015) فبلغ عدد الوافدين(985)عاملا وافدا وبنسبه بلغت(0،04%) من عموم سكان المحافظة وفي عام(2020) بلغ عدد الوافدين(1113)عاملا وافدا وبنسبة(0،4%) في حين ارتفع العدد للعمالة الوافدة الى محافظه ذي قار لتصل الى(2150)عاملا وافدا في عام(2023) وبنسبه بلغت(0،09%) من سكان محافظه ذي قار ويرجع السبب في ذلك الى كثرة الاستثمارات المتاحة في المحافظة وخاصة في المجال النفطي, فضلا عن ذلك تحسن المستوى الاقتصادي للسكان مما ادى الى زيادة الطلب على العمالة الوافدة وخاصة في مجال الخدمات .

جدول 1

تطور اعداد السكان واعداد الوافدين للمدة (2010-2023)

السنة	عدد سكان المحافظة	عدد الوافدين	نسبة الوافدين من مجموع السكان الكلي
2010	1789183	604	0,03
2015	2039903	985	0,4
2020	2332635	1113	0,4
2023	2380943	2150	0,9

المصدر- بالاعتماد على:

1- جمهورية العراق -وزارة التخطيط-الجهاز المركزي -الجهاز المركزي للاحصاء – مديرية احصاء ذي قار2023-

2- جمهورية العراق -وزارة الداخلية -مديرية الاقامة وشؤون الوافدين في ذي قار2023- بيانات غير منشورة.

3- جمهورية العراق - وزارة النفط -شركة نفط ذي قار-الشركات-2023 بيانات غير منشورة.

ويتضح من الجدول(2) ومقارنة اعداد العمالة العربية والاجنبية يبين ان العمالة الاجنبية(1927)عاملا وافدا والعمالة العربية(223)عاملا وافدا لعام(2023)اما عام(2020) فكانت العمالة الاجنبية(938)عاملا وافدا والعمالة العربية(175)عاملا وافدا من العمالة الكلية لذا يتبين ان هناك زياده كبيرة في العمالة الاجنبية الوافدة الى محافظه ذي قار اعلى بكثير من العمالة العربية مما يفيد ويبين لنا ميول الشركات المستثمرة ورغباتها لاستقدام الجنسيات

الاجنبية لامتلاكها مؤهلات وكفاءات اكثر من العمالة العربية فضلا عن زيادة الانشطة الاقتصادية وخاصة النفطية و ارتفاع مستوى الدخل للسكان

جدول(2)
نسبة العمالة الوافدة في محافظة ذي قار بحسب المصدر(عربية –اجنبية) للمدة من(2010-2023)
المصدر- بالاعتماد على:

السنة	العمالة الاجنبية	%	العمالة العربية	%	المجموع
2010	395	65,4	209	34,6	604
2015	735	74,6	250	25,4	985
2020	938	84,2	175	15,8	1113
2023	1927	89,6	223	10,3	2150

1جمهورية العراق وزارة الداخلية -مديرية الاقامة وشؤون الوافدين في محافظة ذي قار
2جمهورية العراق وزارة العمل والشؤون الاجتماعية -مديرية العمل والشؤون الاجتماعية في محافظة ذي قار
3-جمهورية العراق وزارة النفط شركة نفط ذي قار -الشركات

ثانيا: اسباب واثار وجود العمالة الوافدة في محافظة ذي قار

الأسباب عدة منها النقص في عرض القوى العاملة الوطنية اتجاه الطلب على العمل خاصة في لبلدان التي تمتلك موارد طبيعية كبيرة مثل البلدان النفطية او انخفاض عرض العمل لأنواع معينة من القوى العاملة(العمالة الماهرة) وذلك للتعامل مع التكنلوجيا الحديثة على غرار البلدان المتقدمة ،الا ان التغيرات التي شهدها العراق بعد احداث 2003،شهد توافد اعداد من العمالة الوافدة ومن جنسيات مختلفة ،و تتمتع المنطقة بأهمية اقتصادية شديدة التأثير والفعالية في الوقت الراهن خاصة مع وجود النفط ،ومن هذه الاسباب:

1-حاجة العامل العراقي الى المهارات والكفاءة في ادارة وتشغيل المكننة الحديثة والتي انقطع عنها ما بين (20-30)عاما بسبب الظروف التي مر بها العراق شجع على استيراد العمالة الوافدة(2) .

2-انخفاض اجور العمالة الوافدة، يعتبر تدني اجور العاملين الوافدين الى العراق اهم اسباب استقدامهم فضلا عن سوء الاوضاع الاقتصادية وانتشار البطالة في الدول المصدرة لهذه العمالة.

3-ارتفاع مستوى دخل الفرد: ترتب على ارتفاع الناتج المحلي وارتفاع نصيب الفرد منه التحسن الكبير في المستوى المعاشي الذي استلزم السماح لدخول العمالة الوافدة، وخاصة بعد عام 2003 .

4-خروج المرأة للعمل او الدراسة: بعد عام(2003)اصبحت المرأة اكثر طموحا من ذي قبل فخرجت للعمل او اكمال الدراسة او المشاركة في الحياة الاجتماعية او السياسية عبر منظمات المجتمع المدني.

5-التقليد والمحاكاة: اثر التقليد والمحاكاة في الاسر وبسبب ارتفاع المستوى المعاشي لها و تحول اهتمامها الى الاحتياجات الكمالية كل هذا ادى بها الى محاولة تقليد ومحاكاة الاخرين في دول الجوار.

6-ارتفاع ساعات العمل: ان العامل الوافد يعمل لساعات طويلة مقارنة بالعامل الوطني(3)،اذ تتراوح عدد ساعات العمل لها بين (14-16 ساعة)يوميا واكثر.

7-كفاءتها وطاعتها في العمل: تتميز العمالة الوافدة كونها اكثر طاعة وربما اكثر مهارة في الاعمال الفنية واكثر تحملا لظروف العمل وتقبلا لأداء الاعمال الخدمية المتنوعة(4).

8-التسهيلات التي منحتها الحكومة بعد 2003 للعمالة الوافدة وفتحها الابواب للاستثمارات الاجنبية (5)

9- وجودها في موقع قريب من العمل وقلة تسربها: ما يجنبها تأخير التنقل في الوصول الى مواقع العمل(6)، فضلا عن ان العامل الوافد لا توجد لدية اي التزامات اسرية ما يجعله اكثر ارتباط بالعمل،

10-ظهور العديد من المؤسسات والقنوات المتعددة لدخول العمالة الوافدة: وهذا ما يجعلها متواجدة لفترة طويلة في المحافظة، فضلا عن العمالة المنزلية التي تزداد يوما بعد يوم(7)

ثالثا :سياسات استقدام العمالة الوافدة في العراق

أ : سياسة استقدام العمالة الوافدة في العراق للمدة(1936-1958) : صدر عام 1936 قانون حصر العمل للعراقيين وحدهم لكن الحكومات المتعاقبة لم تستطع تنفيذ القوانين بشكل تام حتى تم الغائه بعد ثوره 14 تموز58 19وسن قانون عمل جديد (8)

ب: سياسة استقدام العمالة الوافدة في العراق للمده من(1958-1963) تم الغاء قانون العمل لسنه 1936 واستبداله بقانون رقم(1) لسنة 1958 والذي نص (ان الاعمال والمهن في العراق هي من حق العراقيين وحدهم) ولكن اجاز نفس القانون الاشتغال للأجانب المقيمين والوافدين اليه بشروط وقيود معينة بسبب حاجة البلد اليهم وتعذر وجود بعض انواع الايدي العاملة العراقية.

ج: سياسة استقدام العمالة الوافدة للمدة(1963-1980) :حيث يتم الغاء النظام الخاص بالعمالة الوافدة في العراق وحل نظام ممارسه غير العراقيين العمل في العراق واهم ما جاء فيه انه يسمح للأجانب العمل في العراق بشرط عدم مزاحمتهم الايدي العاملة الوطنية و حصولهم على الاجازة بالعمل.

د: سياسة استقدام العمالة الوافدة في العراق للمدة(1980-2003) في هذه الفترة كانت السياسات الاقتصادية تهدف الى التصدي لانعكاسات الظروف الخارجية والداخلية بسبب اندلاع الحرب العراقية الايرانية مما اداء الى زياده الطلب على العمالة الوافدة ومن ضمن الاجراءات التي اتخذها العراق هو فتح الابواب للعمالة الوافدة وتقديم المزايا والتسهيلات لاجتذابهم لغرض العمل الداخل العراق ،اما المدة(1990-2003) وبعد حرب الخليج الثانية انعدمت كل عوامل جذب العمالة لتظهر عوامل الطرد الوطنية ليصبح العراق من البلدان المصدرة للعمالة.

ه:سياسةاستقدام العمالة في العراق بعد 2003: قامت الحكومة العراقية فتح الابواب للاستثمارات الاجنبية وتقديم جملة من الضمانات التي نص عليها قانون الاستثمار رقم(13)لسنة 2006 المعدل .

رابعا: اثار وجود العمالة الوافدة في محافظة ذي قار

أ-الآثار الايجابية

1-ان العمالة الوافدة اسهمت بشكل كبير في انشاء العديد من المشروعات التنموية ،كما وفرت هذه العمالة القوى العاملة المتخصصة والمدربة اللازمة لتنفيذ المشاريع والبرامج التنموية الطموحة (9) .

2-ان العمال الوافدة لها دور ايجابي في زياده الطلب الفعال على السلع والخدمات المحلية وتساعد على تنفيذ المشاريع الاساسية والانتاجية والخدمات المحلية المختلفة

3-ان العمال الوافدة تتميز بانها من العناصر الشابة القادرة على العمل وغالبا ما تكون هذه العناصر اكثر حركه ويدعمها تدريب ومستوى اعلى من باقي السكان خاصة في المستوى التعليمي والمهني.

4-ان العمال الوافدة قد ساهمت في عمليه تطوير المهارات للقوى العاملة الوطنية اذ الزم قانون المستثمر الاجنبي رقم(13) لسنه 2006 المعدل تطوير وزياده كفاءه العمالة الوطنية (10) .

5-للعمالة الوافدة دور ايجابي في تعليم احترام الوقت والعمل،و تحرص على تطوير مهاراتها ومواكبة التطور التكنولوجي في مجال تخصصها، وهم يحرصون على تحقيق معدلات انتاج عالية(11).

6-ان انخفاض اجور العمالة الوافدة يؤدي الى استفادة المنتجين الذين يستخدمون العمل عنصرا انتاجيا رئيسيا، فأن السلع والخدمات المنتجة من هذه العمالة سوف تزيد وتنخفض أسعارها.

ب: الآثار السلبية

1: الآثار الاقتصادية:

أ-تحويلات العمالة الوافدة :وهي اخطر المشاكل الاقتصادية التي تواجهها البلدان المستقبلة للعمالة لاستمرار التحويلات وتزايدها والتي تعد تسرب جزء من الدخل الحقيقي المتولد داخل البلد الى الخارج(12) .

ب- مشكلة البطالة: تزداد تفاقم مشكله البطالة بين المواطنين في المحافظة بسبب منافسة العمالة الوافدة للقوى العاملة في سوق العمل ،مما يؤدي الى عدم تحقق الامن الوظيفي

ج-الضغط على السلع والخدمات: فالعمالة تحصل على الخدمات المختلفة بأسعار رمزية وهذا يوجد نوع من زياده النفقات العامة والضغط على الخدمات المخصصة لمواطني الدولة وعبئا كبيرا على الدولة (13) .

د-اعاقة تنمية الموارد البشرية: شكلت حاجزا بين المورد البشري المحلي وبين فرص حصولهم على العمل وهذه العمالة تقبل العمل بأجور منخفضة وهذا يعيق تشغيل المواطنين وحرمانهم من فرص تطوير قدراتهم (14) .

2: الآثار السياسية

يعتبر الجانب السياسي من اكثر الامور خطورة وذلك لارتباطه بكيان الدولة واستقرارها الاجتماعي والاقتصادي والامني، اذ نلاحظ ان تزايد اعداد العمالة الوافدة يشكل خطرا وتهديدا لأمن الدولة الاستراتيجي ،ويظهر ذلك واضحا في اوقات الازمات والحروب التي يرافقها رحيل جماعي للعمالة الوافدة، مما يؤثر بشكل سلبي على عمليه الانتاج خاصة في القطاعات المعتمدة عليها بشكل اساسي.

3: الآثار الامنية

يمكن في استقدام العمالة الوافدة ظهور جرائم متعددة مثل السرقة والقتل وغيرها واصبحت تهدد آمن واستقرار المجتمع ،كذلك يقوم بعض العمالة بالترويج للمخدرات والخمور والاحتيال وهذه جرائم يقع ضحيتها المواطن ،و تشكل تهديدا خطيرا حقيقيا لأمن واستقرار الدولة، اذ يمكن ان تقوم هذه العمالة بمظاهرات واحتجاجات عن ظروف عملها يؤدي بها الحال الى الاعتداء على الممتلكات العامة وتدميرها(15)

4: الآثار الاجتماعية

ان العمالة الوافدة قد جلبت معها عاداتها وتقاليدها وثقافاتها المختلفة عن عادات وتقاليد المجتمع، كما نقلت بعض الانماط من السلوكيات المنحرفة والجرائم لم تكن موجودة في المجتمع من قبل ، مما يسبب التحلل الاخلاقي والتفكك الأسري بين افراد المجتمع وانتشار بعض القيم التي تتعارض مع قيم المجتمع ، فضلا عن ذلك فان ارتفاع نسبة العزوبية والخلل

في الهيكل العمري والهيكل النوعي للعمالة الوافدة تظهر بينهم جرائم الاحداث والتسلل غير المشروع وغيرها من الجرائم(16) ،ومن الآثار الاجتماعية على اللغة العربية، حيث ان طول مدة بقائهم تؤثر على اللغة العربية في التعامل والتخاطب، اذ يلجأ الموطن الى تطويع لغته لتسهيل الفهم مع العامل الوافد ،ويتمثل ذلك في تأثيرها على الهوية الاسلامية والعربية وكذلك وظيفه العناية بشؤون المنزل وتربيه الاطفال والاعتماد عليهن داخل الاسرة، والذي يؤدي الى ايجاد نوع من الاختلاط في القيم والثقافة بين الاسرة،،(17)،اما الآثار الصحية للعمالة الوافدة انتشار الامراض المستوطنة، وللعمالة اثر بارز في انتشار الامراض والأوبئة، فالقادم للعمل يخضع للفحص الطبي مرة واحدة قبل تسلمه العمل و تؤدي الى انتشار العديد من الامراض المعدية والخطيرة بينهم ،كالسل الرئوي و الملاريا وغيرها فضلا عن ذلك فأن الامر يؤدي الى تحمل الدولة وافراد المجتمع تكاليف معالجتهم(18)

5: الآثار الديموغرافية

تؤثر العمالة الوافدة على التوزيع العمري وعلى نسبة النوع في المجتمعات المستقبلة للعمالة، وعادة ما تتركز الهجرة في فئات العزاب الصغار سواء من الاناث او الذكور وعادة ما تشهد الدولة المستقبلة للعمل تغيير في تركيبها السكاني وخاصه في الفئات العمرية الصغيرة والعزاب، وان زيادة نسبة الذكور بالنسبة للإناث من شأنه ان يولد ميلا الى العنف والانحراف الاخلاقي وزيادة الشعور بالحرمان وقسوة الحياة(19)، ففي المناطق التي تشهد استقبال للعمالة الوافدة تشهد عدم استقرار ديموغرافي

خامسا: وسائل الحد من وجود العمالة الوافدة في محافظة ذي قار

1-الجانب الوقائي: وهو من واجب الجهات ذات العلاقة(وزارة الداخلية، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية،) في وضع الحلول الناجعة للتخلص من خطر هذه الظاهرة ،وذلك برفع تكاليف الاستعانة بخدمات الاجانب والاستقدام حتى ولو بشكل تدريجي عن طريق التشريع بزيادة رسوم الاستقدام او التأشيرات او تجديدها، وبالتالي تتساوى تكاليف العمالة الوافدة الى حد ما مع تكاليف العمالة الوطنية ،فضلا عن وضع سياسات صارمة لاستخدام العمالة الوافدة ووضع عقوبات رادعة للمخالفين للحد من تدفق العمالة(20)،وكذلك اعادة النظر بالنصوص القانونية و سمات الدخول والاقامة الممنوحة الاجانب

ب-الجانب العلاجي: يجب ان يتوفر في العامل العراقي المهارة والقدرة على اداء العمل وهذه المهارة لا تتوفر الا بزيادة قدرات العامل العراقي من خلال التدريب والتأهيل من خلال المراكز المهنية والمعاهد الفنية والتقنية لرفع كفاءة العاملين العراقيين في القطاع الخاص ، وبالتالي يتم توفير خدمة نوعية وتحسين انتاجيه العمل ورفع مستوى خطط التنمية من جهة والحد من استخدام العمالة الوافدة وتلافي مخاطرها من جهة اخرى(21)، وبالتالي يعد تخطيط القوى العاملة المحلية احد الوسائل الضامنة لتلاقي في حالات الشحة في بعض التخصصات و وضع استراتيجيات وطنية تحد من استقدام العمالة الوافدة، اذ يتوجب على المشرع العراقي وضع استراتيجيات تعمل على احلال العمالة المحلية محل العمالة الوافدة، وصولا في النهاية الى توطين الوظائف والاستخدام الامثل للعمالة المحلية ،

الاستنتاجات

1-الارتفاع المتزايد للعمالة الوافدة في محافظة ذي قار فبعد ان كان (1113) عاملا وافدا عام (2020) وصل الى(2150)عاملا وافد عام (2023)،اذ بلغت الزيادة (1037)عاملا وافدا

2-تفوق اعداد العمالة الوافدة الاجنبية على العمالة الوافدة العربية اذ شكلت العمالة الاجنبية نسبة(6,89%) بينما سجلت العمالة الوافدة العربية (3,10%) من اجمالي العمالة الوافدة الى المحافظة، وهذا يبن ميول الشركات المستثمرة الى العمالة الاجنبية وتفضيلها على العربية.

13-ان وجود العمالة الوافدة الماهرة وذات الاختصاص الدقيق سوف ينعكس على المحافظة بشكل ايجابي في نقل الخبرات وتدريب العمالة الوطنية وسرعة انجاز المشاريع الاقتصادية.

14-ان انقطاع العمالة الوطنية عن مواكبة عملية التطور التكنلوجي وخاصة خلال نهاية القرن الماضي بسبب الظروف التي مر بها البلد ادت الى ضعف مهاراته و الاستعانة بالعمالة الوافدة.

15-ان هذه الاعداد الكبيرة ستكون لها مردودات سلبية على الدولة مثل التحويلات المالية والضغط على السلع والخدمات وانتشار البطالة والتي تكلف الاقتصاد مبالغ باهظة بالعملة الصعبة، وسوف تنعكس اثارة السلبية في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والامنية على الدولة والمجتمع.

التوصيات

1-التوعية بمخاطر العمالة الوافدة على الاسرة والطفل والمجتمع والاقتصاد والامن وعلى القيم والعادات واللغة من خلال وسائل الاعلام والمؤسسات التربوية والمنظمات الاخرى .

2-الاقتصار على استقدام العمالة الوافدة على الماهرة منها وذات المستوى العالي والكفاءة ، وان يكون وجودها مكمل للعمالة المحلية مع المحاولة قدر الامكان واعطاء الاولوية للعمالة العربية والاسلامية للحفاظ على الهوية الاسلامية والعربية.

3-تأهيل وتطوير ورفع كفاءة العمالة المحلية والاعتماد عليها في تحقيق التنمية وذلك من خلال التدريب في المراكز المتخصصة لتقليل الاعتماد على العمالة الوافدة وترشيد استقدامها والاقتصار على المهن والحرف والتخصصات التي لا يوجد عمالة وطنية يقومون بها.

المصادر

1- حسين عليوي ناصر الزيادي ،ارض الحضارات جغرافية محافظة ذي قار، دار الفيحاء للطباعة والنشر،بيروت،2017،ص35.

2-جاسم ،حيدر عبد الامير، العمالة الوافدة في سوق العمل لبلدان مختارة مع اشاره خاصة للعراق، رسالة ماجستير، كليه الادارة والاقتصاد ،جامعة المستنصرية، 2015،ص39 .

3- الجناحي، رائد جواد كاظم ،العمالة الوافدة وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والامنية في العراق ، مجلة معين ،العدد الثامن ،ص287 .

4- العمار، خالد يعقوب يوسف، دور العمالة الوافدة في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي من وجهة نظر العاملين في الادارة العامة لمباحث شؤون الاقامة، رساله ماجستير، كليه الدراسات العليا ،جامعه مؤتة 2015، ص1 .

5- الشمري ،نور علي ،الابعاد الاجتماعية للعمالة الوافدة- دراسة ميدانية في مدينه بغداد - رسالة ماجستير ،كلية الاداب ،جامعه بغداد ،2013،ص45 .

6- فرحان ،جمال عزيز وحيدر عبد الامير جاسم ،واقع العمالة في العراق بعد 2003 لعينة عشوائية- باستخدام التحليل العاملي- مجله المستنصرية للدراسات العربية والدولية، كلية الادارة الاقتصاد ،الجامعة المستنصرية، العدد(60)،ص50 .

7- الصرايفي ،حنان فاضل سيله،مصدر سابق،ص214 .

8-عيبان ،ابراهيم بن عبد الكريم ،العمالة الوافدة في المملكة العربية السعودية- والآثار السلبية المترتبة على وجودها وادوار المؤسسات التربوية في الحد من استقدامها وتلافي اثارها، مجله دراسات نفسيه وتربوي، مخبر تطوير الممارسات النفسية والتربوية العدد (6) لسنة2011 ،جامعة شقراء ،المملكة العربية السعودية،ص12 .

9-الدليمي ،علي احمد درج وعلي كريم عطا الله العلواني ،هجرة العمالة الاجنبية الى دول الخليج -الابعاد الاقتصادية والمخاطر، مجلة جامعه الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 19 المجلد 9،لسنة 2017،ص40 .

10- جاسم ،حيدر عبد الامير، العمالة الوافدة في سوق العمل لبلدان مختارة مع اشاره خاصة للعراق،ص108 .
11-صلاح ،علي محمد احمد عبد المحمود ،اثر السلوك التنظيمي على ظاهرة استخدام العمالة الوافدة في السودان ،اطروحة دكتوراه ،كليه الدراسات العليا، جامعه النيلين ،2011 ،ص 237
12- الدليمي ،علي احمد درج وعلي كريم عطا الله العلواني،مصدر سابق ،ص 44 .
13- عيبان ،ابراهيم بن عبد الكريم ،العمالة الوافدة في المملكة العربية السعودية،مصدر سايق ،ص17 .
14- الدليمي ،علي احمد درج وعلي كريم عطا الله العلواني،مصدر سابق ،ص 48 .
15-التنظيم القانوني للعمالة الوافدة الى العراق، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية ، السنه التاسعة، 2017 ،ص576 .
16- الصباح، بسمه رحمن عوده ،العمالة الوافدة في العراق -الآثار والاسباب -دراسة ميدانية في مدينة الديوانية، كليه، مجله اوروك للعلوم الانسانية المجلد الثامن ،العدد الثالث، كلية الاداب ،جامعة القادسية،ص640 .
17-الدخاني، عبد الحميد سالم ،تأثير العمالة الوافدة على تزايد معدلات الجريمة في المجتمع العماني ،رساله ماجستير، كليه الدراسات العليا، جامعه مؤته ،2015،ص2 .
18-منصور الراوي، دراسات في السكان والعمالة والهجرة في الوطن العربي ،دار المعرفة ،الاسكندرية ،ص65 .
19-ايوب ،مارينا سليم جورج، اثر العمالة المنزلية على الاسرة الاردنية- دراسة ميدانية على عينة من الاسر الاردنية في مدينة عمان، رسالة ماجستير ،كليه الدراسات العليا، الجامعة الاردنية 1996 ص40 .
20-مقلد ،محمد سالم محمد ، القوى العاملة الاجنبية في دول الخليج العربي- تحليل جغرافي ،كلية التربية، جامعه المنصورة ،ص15 .
21- الدليمي ،علي احمد درج وعلي كريم عطا الله العلواني، مصدر سابق ،ص 54 .